

استثمارات

«رقائق التفاح»: هكذا تعمل «إيدال»

في قطاع الصناعات الغذائية (...) ونحن في المؤسسة لا ننظر إليه على أنه مجرد توظيف للأموال، بل نتطلع إلى أثره الإيجابي انطلاقاً من الشأن الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، مروراً بأثره على نمو القطاعين الزراعي والصناعات الغذائية وتوفير فرص العمل، ووصولاً إلى أثره على مستوى تحريك العجلة الاقتصادية في المناطق اللبنانية وتحقيق الإنماء المتوازن بينها".

يشرح عيتاني أن "تشجيع القطاعات الإنتاجية وتوفير فرص عمل أمران مهمان، وليس أياً كان يمكنه أن يقوم بمشروع من هذا النوع من دون دعم الدولة؛ برأيه "دور الدولة هو تأمين حياة رائدة ومريحة للناس وليس جمع الضرائب، وبالتالي عندما نعطي إعفاءات وحوافز نأخذ بالمقابل فرص عمل". دفاعاً عن الدعم الذي تقدمه "إيدال"، يقول عيتاني إن "الدول الأخرى لا تقدم إعفاءات ضريبية فقط، بل تقدم أراضي مجانية وجزءاً من رأس المال لتوفير عمل دائم".

أعلنت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان «إيدال»، أمس، عن دعم معمل لصناعة رقائق التفاح في جزين. لا دراسات جاهزة للمعمل تظهر تكلفته، أو فرص العمل التي سيخلقها، أو الكميات التي سينتجها، وهم ذلك قدّمت له المؤسسة سلة واسعة من الحوافز الضريبية والإدارية، حتى أنها أعلنت إطلاقه قبل موافقة مجلس الوزراء

أيضا الشوفي

عندما أرادت الدولة، عبر المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان «إيدال»، أن تدعم الاستثمار، خلصت إلى إعطاء سلة من الحوافز لمعمل متخصص في صناعة رقائق التفاح في جزين. نعم، apple chips، هكذا سماها المعنيون، وهي عبارة عن عملية دقيقة: نضع التفاح في الآلات، يتم تقشيرها ومن ثم تقطيعه إلى رقائق رقيقة، وبعد ذلك يتم تشييفه ليصبح مقرمشاً وجاهزاً للبيع، عملية معقدة كهذه لا شك في أنها تحتاج إلى دعم الدولة؛ لذلك أعلن رئيس مجلس إدارة «إيدال» نبيل عيتاني تقديم سلة من الحوافز للمعمل، هي تقديم مساندة في المعلومات والدراسات، إعفاءات ضريبية على ضريبة الدخل وتوزيع الأرباح، مساندة إدارية وإعطاء الرخص اللازمة للإنشاء، وأخيراً خدمات ما بعد الإنشاء عبر الحفاظ على العلاقة بين المشروع الاستثماري والدولة والمساعدة متى أمكن.

لكن، بعيداً عن مسألة رقائق التفاح التي قد تكون فكرة ناجحة، لماذا قررت «إيدال» أن تدعم هذا المعمل؟ يقول عيتاني إن «إطلاق مشروع رقائق التفاح يعتبر خطوة مميزة

عظيم، إذا الهدف الأسمى للمؤسسة هو توفير فرص عمل وتحقيق النمو الاقتصادي، لذلك كم ستبلغ تكلفة المشروع؟ كم فرصة عمل سيخلق؟ وكيف ستكون تأثيراته على اقتصاد المنطقة؟

يجيب إيلي رزق، رئيس مؤسسة إيلي رزق وأحد المؤسسين لهذا المشروع، بصراحة: «ما زلنا في مرحلة إجراء الدراسات من أجل أن نعطي المشروع حقه. عندما نتقدم الدراسة في الأسابيع القليلة المقبلة، سنعطيك رقماً دقيقاً عن تكلفة المعمل وفرص العمل التي سيخلقها والكمية التي سينتجها». بهذه البساطة تقرر «إيدال» أن تقدم دعماً سخياً لمشروع لا تعلم تكلفته لا فرص العمل التي سيخلقها ولا تأثيراته الاقتصادية على المنطقة.



لا تنتظر المؤسسة موافقة مجلس الوزراء، وهي واثقة كليا بأنه سيوقّع على المشروع (مروان طحطح)

«إيدال» مشروع الواجهة البحرية لبيروت (الزيتونة باي)، فندق «لو غراي»، «كيدز موندو» في منطقة البيال، فندق «سمرلاند كينسكي»، فندق «فور سيزنز»، «هيلتون»، حتى إنها قدمت تحفيزات لتوسيع فندق «فاندوم»، ومشاريع أخرى تسببت في خسارة الدولة، وما زالت، ضرائب ورسوماً مهمة. قد تكون هذه الضرائب أنجح في تأمين حياة رائدة ومريحة للناس، على ما ذكر عيتاني، من أن نَقَدّم لأصحاب رؤوس الأموال إعفاءات ضريبية لعشر سنوات من دون التدقيق في نوعية الأجر التي تعطى، وحجم فرص العمل، ومن دون حتى أن نعلم تكلفة المشروع!

التفاح، عُقد مؤتمر أمس، إلا أن هذا المشروع لم يأخذ موافقة مجلس الوزراء بعد، فكيف يُعلن عن إطلاق المعمل؟ يجيب عيتاني بأن «مجلس الوزراء داعم لهذه المبادرات». في الواقع، يعكس هذا الكلام دلالات كثيرة، ويترجم طريقة عمل المؤسسة ومجلس الوزراء في دعم الاستثمارات. فعلياً، لا تنتظر المؤسسة موافقة مجلس الوزراء، وهي واثقة كليا بأنه سيوقّع على المشروع؛ هكذا تعمل «إيدال».

تقول «رقائق التفاح» التي فتح ملفات المشاريع الاستثمارية التي استفادت من حوافز «إيدال»، والبالغ عددها حسب الموقع الإلكتروني للمؤسسة 48 مشروعاً. فقد دعمت

ما ينقض بالكامل حجة الإعفاءات مقابل فرص العمل. فهنا، أعطيت الإعفاءات من دون معرفة كلفة المشروع حتى!

تحت عنوان «إطلاق مصنع رقائق

تدعم «إيدال» مشروعاً لا تعلم تكلفته ولا فرص العمل التي سيخلقها



مؤشر

90 مليار ليرة عائدات اليانصيب الوطني

90 مليار ليرة لبنانية، بلغ حجم إيرادات مديرية اليانصيب الوطني اللبناني لعام 2015، بحسب «الدولية للمعلومات». يشرح الباحث محمد شمس الدين لـ«الأخبار» أن هذه الإيرادات تتوزع بين 34,8 مليار ليرة عائدة من إيرادات اليانصيب، و48,4 مليار ليرة عائدة من إيرادات اللوتو. أما الإيرادات العائدة من اليانصيب الفوري فبلغت 6,4 مليارات ليرة، فيما بلغ حجم «الإيرادات المختلفة» 266 مليون ليرة (جوائز لم يتم تسلمها من قبل الفائزين وغيرها).

55 مليار ليرة فقط يتم تحويلها إلى خزينة الدولة، فيما تُنفق 45 مليار ليرة المتبقية كمصاريف ورواتب وتكاليف مختلفة، وفق ما يقول شمس الدين الذي يُشير إلى أن مبالغ إيرادات اليانصيب في لبنان قليلة جداً. يستند شمس الدين في رأيه هذا إلى أن عدد اللاعبين في اليانصيب كبير جداً، وبالتالي من شأنه أن يُحقق إيرادات أعلى بكثير. هنا، يرِدُّ الأمر إلى ضرورة تفعيل الرقابة عبر إعادة النظر في مناقصات تلزيم إدارة اليانصيب. هذا الأمر «من شأنه أن يُضاعف حجم الإيرادات»، وفق ما يؤكّد شمس الدين.

إيرادات اليانصيب الوطني

